مجلة بحوث

جامعة حلب في المناطق المحررة

العدد الأول

12 / 8 / 1443 هـ - 15 / 3 / 2022 م

علميّة - ربعيّة - محكّمة

تصدر عن

جامعة حلب في المناطق المحرّرة

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلة جامعة حلب في المناطق المحررة

مجلة علمية محكمة فصـلية، تصـدر باللغة العربية، تختص بنشـر البحوث العلمية والدراسات الأكاديمية في مختلف التخصصات، تتوافر فيها شروط البحث العلمي في الإحاطة والاسـتقصـاء ومنهج البحث العلمي وخطواته، وذلك على صـعيدي العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الأساسية والتطبيقية.

رؤية المجلة:

تتطلع المجلة إلى الريادة والتميز في نشر الأبحاث العلمية.

رسالة المجلة:

الإسـهام الفعّال في خدمة المجتمع من خلال نشـر البحوث العلمية المحكّمة وفق المعايير العلمية العالمية.

أهداف المجلة:

- نشر العلم والمعرفة في مختلف التخصصات العلمية.
- توطيد الشراكات العلمية والفكرية بين جامعة حلب في المناطق المحررة ومؤسسات المجتمع المحلي والدولي.
- أن تكون المجلة مرجعاً علمياً للباحثين في مختلف العلوم.

الهيئة الاستشارية لمجلة جامعة حلب في المناطق المحررة

د. جلال الدين خانجي	أ.د زكريا ظلام	أ.د عبد الكريم بكار
أ. د إبراهيم أحمد الديبو	أ.د. أسامة اختيار	د. أسامة القاضي
د. يحيى عبد الرحيم		

هيئة تحرير مجلة جامعة حلب في المناطق المحررة

رئيس هيئة التحرير

أ.د عبد العزيز الدغيم

البحوث التطبيقية		البحوث الإنسانية والاجتماعية	
أ.د. أحمد بكار	نائب رئيس هيئة التحرير	د. ضياء الدين القالش	نائب رئيس هيئة التحرير
أ.د. جواد أبو حطب	عضواً	أ.د عبد القادر الشيخ	عضواً
أ.د. عبد الله حمادة	عضواً	د. سهام عبد العزيز	عضواً
د. محمد يعقوب	عضواً	د. عماد كنعان	عضواً
د. كمال بكور	عضواً	د. ماجد عليوي	عضواً
د. علي السلوم	عضواً	د. أحمد العمر	عضواً
د. محمود الموسى	عضواً		
أ.د. محمد نهاد كردية	عضواً		

أمين المجلة: هاني الحافظ

معايير النشر في المجلة:

1- تنشـــر المجلة الأبحاث والدراســـات الأكاديمية في مختلف التخصـــصـــات العلمية باللغة العربية.
2- تنشـــر المجلة البحوث التي تتوافر فيها الأصـــالة والابتكار، واتباع المنهجية الســـليمة، والتوثيق العلمي مع سلامة الفكر واللغة والأسلوب.
3- أن يكون البحث أصيلاً وغير منشور أو مقدم لأي مجلة أخرى أو أي موقع آخر.
4- أن يرفق بالبحث ملخص عنه باللغات الثلاث العربية والإنكليزية والتركية على ألا يتجاوز 200-250 كلمة، وبخمس كلمات مفتاحية.
5- ترسل البحوث المقدمة لمحكمين متخصصين، ممن يشهد لهم بالنزاهة والكفاءة العلمية في تقييم الأبحاث، ويتم هذا بطريقة سرية، ويعرض البحث على محكّم ثالث في حال رفضـه أحد المحكّمين.
6- يلتزم الباحث بإجراء التعديلات المطلوبة خلال 15 يوماً.
7- يبلغ الباحث بقبول النشـر أو الاعتذار عنه، ولا يعاد البحث إلى صـاحبه إذا لم يقبل، ولا تقدم أسباب رفضه إلى الباحث.
8- ألا يزيد البحث على 20 صفحة.
9- تعبّر الأبحاث المنشورة في المجلة عن آراء أصـحابها، لا عن رأي المجلة، ولا تكون هيئة تحرير المجلة مسؤولة عنها.
10- يلتزم الباحث بتوثيق المراجع والمصـــــادر وفقاً لنظام جمعية علم النفس الأمريكية **(APA7)**.
11- يحصل الباحث على وثيقة نشر تؤكد قبول بحثه للنشر بعد موافقة المحكمين عليه.

المحتوى:

كلمة العدد الأول:.....5

القانون الدولي الإنساني والنزاعات المعاصرة"الحالة السورية نموذجًا" 7

أ. زكريا الخليف، د. محمد رشيد

المفقود والحكم بموته "دراسة فقهية مقارنة مع القانون" 31

د. أنس خالد الشبيب

المكان الفني في الرواية السوريّة الواقعيّة.....55

أ. محمود المصطفى، د.محمّد رياض وتّار

دور وزراء الأندلس في الحياة السياسية منذ عصر ملوك الطائف حتى عصر بني الأحمر.....73

أ. جميل الحجي محمود، د. هدى العبسي

درجة تقييم برنامج التعليم عن بعد في جامعة حلب في المناطق المحررة (طلاب كلية التربية أنموذجاً).....89

أ. عبد المالك الضاهر د. سهام عبد العزيز

دراسة مظاهر السطح والباثيمتري للأعماق البحرية في الخليج العربي 117

د. بدر الدين منلا الدخيل

دور التمويل بالمرابحة وآليات المتابعة في تنمية المشـــاريع الصـــغيرة والمتناهية الصغر في الشمال السوري 133

أ. محمد مرعي، د. حسام خديجة، د. عبد الحكيم المصري

تصميم متحكم أمثلي لجملة عربة– نواس مقلوب.....165

أ.محمد عطا الكدع، د. عبد الرحمن حسين.

دور التمويل بالمرابحة وآليات المتابعة في تنمية المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر في الشمال السوري

إعداد:

أ. محمد مرعي د. حسام خديجة د. عبد الحكيم المصري

ملخص:

تهدف الدراسة إلى التعرف على دور التمويل بالمرابحة المقدم من المنظمات غير الربحية وآليات المتابعة في تنمية المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر في الشمال السوري من خلال دراسة بعض المنظمات العاملة في مجال تمويل المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر في الشمال السوري كمؤسسة صندوق حياة للتمويل الأصغر.

وتم توزيع استبيان على أصحاب المشاريع المستفيدين من التمويل الممنوح من المنظمات غير الربحية بصيغة المرابحة موزعين على قطاعات إنتاجية مختلفة، ولقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود تأثير معنوي للتمويل بالمرابحة في مؤشرات تنمية المشروع متمثلةً في المتغيرات التابعة "استمرارية المشروع، أرباح المشروع، زيادة رأس مال المشروع، نمو عدد العاملين في المشروع"، كما بينت الدراسة أن هناك أثراً ذو دلالة معنوية لآليات المتابعة في تنمية المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر في الشمال السوري.

كلمات مفتاحية: المشاريع الصغيرة، المشاريع المتناهية الصغر، المرابحة، آليات المتابعة.

The role of Murabaha financing and follow-up ways in the development of very small projects in northern Syria

Prepared by:

Mohamed Marei Dr. Hossam Khadija Dr. Abdel Hakim Al-Masry

Abstract

This study aimed to identify the role of murabaha financing provided by non-profit organizations and follow-up mechanisms in the development of small and micro enterprises in northern Syria by studying some organizations working in the field of financing small and micro enterprises in northern Syria As a Hayat Fund Microfinance Foundation.

A questionnaire was distributed to the project owners benefiting from the funding granted by non-profit organizations in the form of murabahah, distributed over different productive sectors, The study found a set of results, the most important of which is the strong impact of murabaha financing on the project development indicators represented in the dependent variables "Project continuity, Project profits, Increase the project capital, growth of the number of workers on the project", The study also showed that there is a significant effect of follow-up mechanisms on the development of small and micro enterprises in northern Syria

Keywords: small projects, Micro projects, Murabaha, Follow-up mechanisms.

Kuzey Suriye'deki küçük ve mikro işletmelerin gelişmesinde Murabaha finansmanı ve takip mekanizmalarının rolü

Hazırlayan:

Muhammed Mare Dr. Husam Hadija Dr. Abdul-Hakim Al-Masri

Özet:

Çalışma, küçük ve mikro işletmelerin finansmanı alanında çalışan bazı kuruluşların incelenmesi yoluyla, kar amacı gütmeyen kuruluşlar tarafından sağlanan Murabaha finansmanının ve takip mekanizmalarının Suriye'nin kuzeyindeki küçük ve mikro işletmelerin gelişimindeki rolünü belirlemeyi amaçlamaktadır. Suriye'nin kuzeyinde Mikrofinans Hayat Fonu'nun kurumu gibi.

Farklı üretken sektörlere dağıtılan Murabaha şeklinde kâr amacı gütmeyen kuruluşlar tarafından sağlanan fonlardan yararlanan proje sahiplerine bir anket dağıtıldı.Projenin sermayesinin artırılması, projedeki işçi sayısının artması." ayrıca Suriye'nin kuzeyindeki küçük ve mikro işletmelerin gelişmesinde takip mekanizmalarının önemli bir etkisinin olduğunu göstermiştir.

Anahtar kelimeler: Küçük projeler, mikro projeler, Murabaha, takip mekanizmaları.

مقدمة

يعيش المجتمع السوري حالة من الفوضى بسبب الأزمة الدائرة في البلاد والتي أدت إلى أوضاع كارثية مدمرة على جميع المستويات، فالمصانع والمنشآت والبنى التحتية مدمرة بالكامل، كما أدت الهجرة القسرية الداخلية إلى تجمع عدد كبير من الشباب القادر على العمل في منطقة جغرافية واحدة وهي الشمال السوري، وهذا كله أدى إلى انتشار ظاهرة البطالة في المجتمع السوري.

ومع انطلاق الثورة السورية في العام 2011 بدأت المنظمات الدولية بالدخول إلى مناطق الصراع في الشمال السوري ومارست العديد من الأنشطة كالنشاط الطبي والإغاثي والزراعي والتنموي ... إلخ، ومولت المشاريع الصغيرة وذلك باتباع صيغ عديدة للتمويل لتشجيع أصحاب المشاريع الناشئة على الاستمرار وكذلك المساهمة في إيجاد مشاريع جديدة تؤمن فرص عمل للشباب العاطل عن العمل، وقد واجهت هذه المنظمات العديد من الصعوبات والمشكلات حسب نوع التمويل، فالمنظمات التي اتبعت التمويل بصيغة المرابحة والقرض الحسن واجهت العديد من المشكلات لعل أبرزها تأخر مدة سداد القرض الأمر الذي سيؤخر تمويل مشاريع أخرى، كما واجهت مشكلة تأخر بعض المقترضين في سداد الأقساط المستحقة عليهم الأمر الذي سبب مشكلات في تأخر تمويل مشاريع أخرى، كما انتشر نوعاً آخراً من مصادر التمويل وهو الهبات التي تقدمها المنظمات العاملة في هذا الشأن كعطاء كامل غير مسترد، ويهدف هذا البحث إلى إظهار دور التمويل بالمرابحة الذي تقدمه المنظمات في تنمية المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر في المناطق المحررة.

مشكلة البحث

مع دخول الثورة السورية عامها الثاني في العام 2012، ومع زيادة حدة التصعيد في مختلف المناطق، وتوسع الأعمال العسكرية، تراجعت الأوضاع الاقتصادية والمعيشية في سوريا، مما ترك آثاراً سلبية على المجتمع، حيث زادت البطالة وغلت الأسعار، مما أدى إلى دخول العديد من المنظمات إلى المناطق المحررة وتقديم المساعدات المختلفة منها الطبية والإغاثية ومنها ما هو موجه لدعم المشاريع الجديدة والقائمة، وقد تنوعت مصادر التمويل وتعددت أشكالها، والمنظمات التي تمنحها، واختلفت الشروط من منظمة إلى أخرى واختلفت آليات متابعتها من منظمة إلى أخرى، وكذلك اختلفت نتائجها فمنها ما كان جيداً استخدمت فيه الأموال وأصبحت

مشاريع مستدامة تدرّ دخلاً لأصحابها ومنها ما انتهى بفشل هذه المشاريع فشلاً ذريعاً وكانت نتائجه سلبية مالياً واجتماعياً، ومن هنا يتساءل الباحث الأسئلة الآتية:

1. هل يساهم تمويل المرابحة في تنمية المشروع الصغير والمتناهي الصغر؟
2. هل تساهم آليات المتابعة للمشاريع الممولة بالمرابحة في تنمية المشروع الصغير والمتناهي الصغر؟

أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من كونه سيقدم دراسة علمية تمكن المنظمات العاملة في المناطق المحررة في مجال تمويل المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر من الاستفادة من نتائجها ومعرفة صيغ التمويل وآليات المتابعة والدور المتوقع لها في تنمية هذه المشاريع، إذ تعمل المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر على استقطاب عدد كبير من الوافدين الجدد إلى سوق العمل من خلال نشر فكرة إنشاء مشاريع مستدامة تدر دخلاً عليهم، وتعزز قدرات العاملين القدامى في مجال المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر، حيث يمكن للمنظمات الاستفادة من هذه الأبحاث من خلال معرفة عوامل تنمية المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر لا سيما وأن إدارة هذه المنظمات موجودة خارج سورية.

أهداف البحث

1. إظهار دور التمويل بالمرابحة الذي تقدمه المنظمات في تنمية المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر في المناطق المحررة.
2. تسليط الضوء على آليات المتابعة الأكثر استخداماً ونجاحاً في متابعة تنفيذ المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر من قبل المنظمات الممولة.
3. بيان مدى صلاحية صيغة تمويل المرابحة للتطبيق على الحالة السورية في المناطق المحررة.

فرضيات البحث

الفرضية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية للتمويل بالمرابحة في تنمية المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر في الشمال السوري.

الفرضية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لآليات المتابعة في تنمية المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر في الشمال السوري وفقاً لصيغة التمويل بالمرابحة.

منهج البحث

اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي لاتسامه بالمرونة، والشمولية، ومن خلال هذا المنهج يستطيع الباحث دراسة الواقع بشكل دقيق للغاية، حيث يتعرف الباحث على الأسباب التي أدت إلى حدوث الظاهرة ويساهم في اكتشاف الحلول لها. ومن خلال المنهج الوصفي التحليلي يقوم الباحث بتحليل الظاهرة المدروسة، وبعد أن ينتهي من دراسة هذه الظاهرة يقوم بعقد المقارنات بينها وبين الظواهر الأخرى ومن ثم يحللها، وستتم دراسة أثر المتغير المستقل المتمثل بتمويل المرابحة وآليات المتابعة المتمثلة ب (الالتزام بالبرامج وبالخطة وبالسداد وبأسس المحاسبة، الزيارات الدورية، تقديم المشورة) في تنمية المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر من خلال المؤشرات التالية (استمرارية المشروع، أرباح المشروع، زيادة رأس مال المشروع، نمو عدد العاملين في المشروع).

الشكل رقم (1)

نموذج البحث

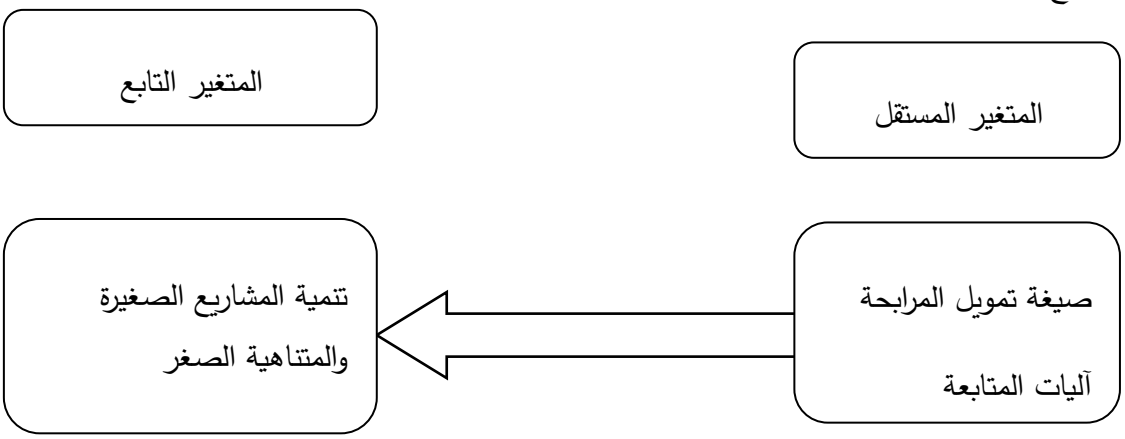

من إعداد الباحث

مجتمع البحث

يشمل مجتمع البحث جميع المستفيدين من مؤسسة صندوق حياة للتمويل الأصغر، وقد تم توزيع استبانة على الأفراد الحاصلين على التمويل بصيغة تمويل المرابحة، واعتمد الباحث في البحث على جمع البيانات بطريقة الاستبيان من خلال توزيع الاستبانات على الأفراد الحاصلين على التمويل من المنظمات التي تعنى بتمويل المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر.

ويبلغ حجم مجتمع البحث لتمويل المرابحة 61 مستفيداً وقد تم توزيع الاستبانات على جميع المستفيدين البالغ عددهم 61 مستفيد.

وتتمثل حدود البحث الزمانية والمكانية بما يلي:

1. الحدود المكانية: وتشمل مؤسسة صندوق حياة للتمويل الأصغر.
2. الحدود الزمانية: وتمتد المدة الزمنية من عام (2018-2019).

الدراسات السابقة

- **دراسة (جرادات، 2018): دور مؤسسات الإقراض في التمكين الاقتصادي والاجتماعي دراسة حالة المركز العربي للتطوير الزراعي "أكاد".**

أجريت هذه الدراسة في المدة الزمنية الواقعة بين شهر كانون الثاني 2016 وشهر تشرين الأول 2017، ومثل مجتمع الدراسة الفئات التي تلقت قروضاً من مؤسسة الإقراض "أكاد" في محافظات الضفة الغربية (جنين، رام الله، الخليل) خلال المدة من عام 2013 وحتى عام 2016 ويبلغ عددهم 3063 مستفيداً، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي في دراسة موضوع الدراسة من خلال وصف الظاهرة وبيان عناصرها والعوامل المؤثرة فيها، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن القروض المقدمة من مؤسسة الإقراض أكاد أحدثت تأثيراً بنسبة مرتفعة في حياة المقترضين من حيث توفر السيولة النقدية، ورفع القدرة الشرائية لأساسيات الحياة، وزيادة رأس المال للمشروع، وذلك بعد تنفيذهم للمشاريع وسداد القروض المترتبة عليهم، وكان للقرض تأثيرٌ بنسبة متوسطة في مجالات زيادة الدخل الشهري، وزيادة الإنتاج، ورفع القدرة التنافسية للمشروع، وتشغيل عمال جدد، وتحسين القدرة على سداد القرض، وأحدث القرض أثراً بنسبة منخفضة في زيادة القدرة على الوصول لأسواق جديدة وتوفير النقد للاستثمار في مصادر دخل أخرى، أما الجانب الاجتماعي فأشارت نتائج الدراسة أن القروض أحدثت تأثيراً بنسبة مرتفعة من حيث تغطية النفقات التعليمية للمرحلة الأساسية وتغطية النفقات الصحية والعلاج والكهرباء والماء والغذاء. وكان للقرض تأثيرٌ بنسبة متوسطة من حيث قدرتهم على شراء منتجات التسوق، فيما كان تأثيرها منخفضاً من حيث قدرتهم على إجراء إضافة إلى السكن أو عمل صيانة، أو الانتقال بالأسرة إلى مكان سكن أفضل، وبينت نتائج الدراسة أن موظفي مؤسسة أكاد يتمتعون بقدرات فنية ومهنية عالية ويظهر ذلك من خلال التعامل مع المقترضين للحصول على القرض.

• **دراسة (نصر الله، 2017): أدوات التمويل الإسلامي ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين (دراسة تطبيقية على المصارف والمؤسسات الإسلامية في قطاع غزة).**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أدوات التمويل غير الربوي في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في فلسطين، ودراسة دورها في تمويل التنمية الاقتصادية في قطاع غزة، وأيضاً الكشف عن المنافع التي يمكن أن تحصل عليها البنوك الإسلامية جراء استخدام أدوات التمويل غير الربوي، حيث تناول الباحث دور المصارف والمؤسسات المالية في تمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين من خلال جمع البيانات من المصارف والمؤسسات المالية في قطاع غزة فقط، وأيضاً من خلال البيانات التي تم الحصول عليها من سلطة النقد والمصارف وبورصة فلسطين خلال الفترة الزمنية من عام 2014م وحتى عام 2017م، واعتمد المنهج الوصفي التحليلي، حيث أجريت الدراسة على 5 مؤسسات مالية، واستخدمت طريقة العينة العشوائية لكل فئة من العاملين في المؤسسات والمصارف الإسلامية وعددها 7 مؤسسات، والعملاء الذين حصلوا على تمويل بإحدى صيغ التمويل وعددهم 70 عميلاً، وقد أظهرت النتائج أن الجزء الأكبر من التسهيلات الائتمانية المباشرة التي تقدمها المصارف الإسلامية موجهة نحو التجارة العامة وأن طريقة التمويل بالمرابحة مفضلة للعملاء، لأنها تتوافق مع الشريعة الإسلامية وإجراءاتها سهلة وأن نظام المرابحة يشمل جميع القطاعات الاقتصادية فضلاً عن انخفاض درجة المخاطرة.

• **دراسة (يوسف، 2017): أثر التمويل بصيغة المرابحة على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في السودان، دراسة تطبيقية (1996–2014م).**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر مساهمة المرابحة في إجمالي التمويل على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومن ثم على التنمية في السودان (1996–2014م)، إضافة إلى لمعرفة اتجاه كل من مساهمة المرابحة في إجمالي التمويل بصيغ التمويل غير الربوية والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عبر الزمن، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن متوسط مساهمة تمويل المرابحة في إجمالي التمويل بلغ 49%، ومتوسط الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فقد بلغ حوالي 20.43 مليار جنيه خلال فترة البحث، كما أن هنالك علاقة طردية بين مساهمة المرابحة في إجمالي التمويل غير الربوي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في السودان (1996–2014م)، حيث وضحت أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في السودان في تزايد كلما تزايدت مساهمة المرابحة في إجمالي التمويل غير الربوي، فعندما تزيد مساهمة المرابحة في إجمالي التمويل غير الربوي بنسبة 1% فإن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يزيد بنسبة 0.65%، أما

مساهمة المرابحة في إجمالي التمويل فقد اتضح أنها تنمو بمعدل 2.22% عبر الزمن سنوياً، بينما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ينمو بمعدل 4.5% عبر الزمن سنوياً.

- **دراسة:(Saikia, 2017)**

Microfinance through SHG-Bank Linkage Programme in Assam"

هدفت هذه الدراسة إلى شرح مفهوم التمويل الأصغر ودوره في دعم الفقراء في ولاية Assam في الهند وتوصلت الدراسة إلى أن التمويل بمبالغ صغيرة جداً كان له دور في رفع مستوى دخل الفقراء وتحسين مستويات معيشتهم، وهو آلية فعالة للتخفيف من حدة الفقر، وأنّ هناك تأثيراً إيجابياً للتمويل الأصغر على المجتمع.

- **دراسة (شعلان، 2015): دراسة واقع التمويل الإسلامي للمشاريع الصغيرة "دراسة حالة قطاع غزة".**

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة في قطاع غزة، وأهم مصادر وصيغ التمويل الإسلامي التي يمكن أن تلائم المشروعات الصغيرة، والتحديات التي تواجه مؤسسات التمويل الإسلامي وتحول دون انتشارها وزيادة أثرها على قطاع غزة، وقد بينت نتائج الدراسة أن عمل جميع مؤسسات التمويل الإسلامي في قطاع غزة مقتصر على صيغة المرابحة والقرض الحسن، وعدم وجود نظام بيانات متكامل للمشروعات الصغيرة على مستوى مؤسسات التمويل الإسلامي في قطاع غزة وأن غياب الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي جعل مؤسسات التمويل الإسلامي تبتعد عن تمويل المشروعات الصغيرة باستثناء صيغة المرابحة وأن جميع مؤسسات التمويل الإسلامي تعاني من عدم توفر دليل شرعي للمعاملات المالية الإسلامية وأن مؤسسات التمويل الإسلامي تهتم بالجوانب الشخصية والأخلاقية لأصحاب المشاريع الصغيرة.

- **دراسة (عمار، 2014): أثر برامج التمويل على تنمية المشاريع متناهية الصغر (دراسة حالة الإغاثة الإسلامية ـــ قطاع غزة).**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر برامج التمويل على تنمية المشاريع متناهية الصغر وذلك من خلال دراسة أثر برنامج تمويل المشاريع الصغيرة بصيغتي المرابحة والقرض الحسن في مؤسسة الإغاثة الإسلامية على تنمية المشاريع متناهية الصغر في قطاع غزة. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، باختيار عينة مكونة من 298 مقترض من أصل 1674 مقترض من البرنامج بصيغتيه المرابحة والقرض الحسن موزعين على قطاعات إنتاجية مختلفة ومناطق جغرافية مختلفة، وقد أظهرت النتائج من جهة أولى: وجود علاقة بين التمويل واستمرارية المشروع وازدياد قدرته التنافسية وزيادة رأس المال وتوفير السيولة التي ساهمت في

سداد القرض، ومن جهة أخرى عدم وجود تأثير واضح لسياسات برنامج التمويل وخصائص المشروعات على نمو المشروع متمثلاً في استمراريته، ونمو أرباحه وزيادة رأس المال أو نمو عدد العاملين فيه، كما أن الظروف المحيطة بالمشاريع الصغيرة بقطاع غزة لها دور كبير في الحد من نموها.

- **دراسة (دحلان،2014): دور مؤسسات الإقراض النسائية في تنمية المشاريع الصغيرة الأسرية في فلسطين.**

تناولت الدراسة دور مؤسسات الإقراض النسائية في تنمية المشاريع الصغيرة الأسرية في فلسطين، وبالرغم من وجود مؤسسات إقراض قد تكفي الراغبين بالحصول على قروض لتسيير أمورهم، إلا أن دور هذه المؤسسات وأثره على فئة المقترضات غير واضح تماماً حتى الآن، وتم تحديد متغيرات الدراسة حيث شملت متغير تابع واحد وهو تنمية المشاريع الصغيرة متمثل في (حجم القرض)، وسبعة متغيرات مستقلة وهي (فترة السداد، فترة السماح، حجم الفوائد، حجم القسط الشهري، وجود نظام رقابة ومتابعة على القروض، وجود خدمات غير مالية، الوضع السياسي والاستقرار الاقتصادي)، وتحقيقاً لأهداف الدراسة قامت الباحثة باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم تطبيق الدراسة على عينة عشوائية من مجتمع الدراسة البالغ عدده 898 مقترضة من ثلاث مؤسسات إقراض (دائرة التمويل الصغير – وكالة الغوث، مؤسسة فاتن، الإغاثة الإسلامية) وبالتالي بلغت العينة 269 مقترضة، تم استرداد 240 استبانة منهم.

وقد بينت نتائج الدراسة ما يلي:

1–وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الفائدة على القرض وحجم القرض الممنوح من قبل مؤسسات الإقراض النسائية.

2–وجود علاقة طردية بين فترة السداد وحجم القرض الممنوح من قبل مؤسسات الإقراض النسائية.

3–وجود علاقة طردية بين الوضع السياسي والاقتصادي وحجم القرض الممنوح من قبل مؤسسات الإقراض النسائية.

- **دراسة (غانم، 2010): واقع التمويل الأصغر الإسلامي وآفاق تطويره في فلسطين: دراسة تطبيقية على فلسطين.**

تناولت الدراسة واقع التمويل الأصغر الإسلامي في فلسطين والمعوقات التي تؤثر على انتشاره بالشكل الذي يتناسب مع حجم الطلب عليه. باتباع أسلوب المسح الشامل لمجتمع الدراسة ممثلاً بالمدراء والموظفين العاملين في مؤسسات الإقراض بوصفهم الأعضاء الفاعلين في الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير والمتناهي الصغر (شراكة) ويبلغ عددهم عشرة أعضاء، وعدد العاملين 90 موظفاً.

وقد بينت نتائج الدراسة أن محفظة التمويل الإسلامي لمؤسسات الإقراض العاملة في فلسطين تشكل ما نسبته 15.88% من مجموع المحفظة النشطة لهذه المؤسسات في 2009 وهي نسبة ضعيفة مقارنة بحجم الطلب العالي على التمويل الأصغر الإسلامي في فلسطين، إضافةً إلى أنه يمكن تطبيق عدد من صيغ التمويل الإسلامي في مؤسسات التمويل الأصغر خاصة المرابحة والإجارة المنتهية بالتمليك لأنهما من أقل الصيغ مخاطرة.

- **دراسة (الدماغ، 2010): دور التمويل في تنمية المشاريع الصغيرة (دراسة تطبيقية على المشاريع النسائية الممولة من مؤسسات الإقراض NGOs في قطاع غزة).**

تمثلت مشكلة البحث في دراسة وتحليل دور التمويل المقدم من مؤسسات الإقراض NGOs في تنمية المشاريع النسائية الصغيرة في قطاع غزة للفترة 1995 –2008، لبيان مدى اختلاف دور التمويل بين مؤسسات الإقراض، وأثر هذا الاختلاف على المؤشرات الاقتصادية الخاصة بالمشاريع، حيث تم تطبيق هذه الدراسة على عينة عشوائية تبلغ حوالي130 مشروع نسائي مختار من قبل ثلاث مؤسسات إقراض أُختيرت بناءً على عدد المشاريع الممولة. وقد تم توزيع استبانة تم تصميمها خصيصاً لخدمة هدف الدراسة على صاحبات هذه المشاريع، وتم تحليل مدخلات هذه الاستبانة بتناول أهم المتغيرات المؤثرة في العملية التمويلية ضمن نموذج قياسي تم التوصل إليه بعد تقدير الدالة العامة اللوغارتمية المحولة لإعطاء النموذج النهائي. وبناء على نتيجة التحليل تم قبول كل من نسبة التمويل الذاتي من رأس المال المستثمر ومتوسط الدخل الشهري للمشروع، كمتغيرين مستقلين يؤثران على نسبة التمويل المقدم من مؤسسة الإقراض كمتغير تابع.

أظهرت نتائج الدراسة الآتي:

1. عدم وجود ارتباط بين عدد القروض المقدمة من مؤسسات الإقراض وبين ارتفاع وانخفاض رأس المال المستثمر للمشروع.

2. هناك ارتباط تام بين نسبة التمويل الذاتي لرأس المال المستثمر وبين رأس المال المستثمر للمشروع.

3. ليس هناك ارتباط بين رأس المال المستثمر وبين ارتفاع وانخفاض متوسط الدخل الشهري للمشروع.

4. يتناقص رأس المال المستثمر للمشروع بارتفاع سعر الفائدة المحدد من قبل مؤسسة الإقراض.

- **دراسة: (Matovu, 2006) Micro finance and poverty all eviation-acase study "of Uganda finance truth".**

هدفت هذه الدراسة إلى الإجابة عن عدة أسئلة تتعلق بالتمويل الأصغر من ناحية تأثيره على المستوى الاقتصادي للأسر وإمكانية استخدام المدخرات كوسيلة لتقليل المخاطر، إضافة إلى دور التمويل الأصغر في تمكين النساء القرويات وتحت أي ظروف يستطيع التمويل مساعدة الفقراء للخروج من دائرة الفقر. وقد تم تطبيق البحث على مجموعة من النساء القرويات في مدينة كايونجا في أوغندا من خلال الاستبيانات والمقابلات.

وقد كان من نتائج الدراسة أن غالبية النساء أجمعوا على التأثير الإيجابي لبرامج التمويل في زيادة دخولهن وتحسين مستوياتهن المعيشية والتي ساعدتهن في القدرة على الادخار وشراء الممتلكات. كما أنهن أكدن على أن الادخار ساعدهنَّ على مواجهة الأزمات التي قد تحدث في المستقبل والحصول على تمويل جديد لتوسيع نشاطاتهن الاقتصادية القائمة. كما أن التمويل حقق تغييراً حقيقياً في حياتهن واحترام الذات وزيادة الثقة بالنفس.

التعقيب على الدراسات السابقة

تبين لنا من خلال عرض الدراسات السابقة أن معظم هذه الدراسات كانت تركز على مصادر تمويلية كالمضاربة والمشاركة عن طريق البنوك أو المنح الحكومية في حين أن الوضع في الشمال السوري مختلف تماماً، فلا وجود للمصارف العاملة وندرة المؤسسات الحكومية في الشمال السوري، وإن تمويل المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر يتم غالباً عن طريق المنظمات باتباع صيغ تمويلية عديدة لعل أبرز هذه الصيغ هي الهبات والمرابحة والقرض الحسن، وعلى حد علم الباحث والدراسات التي تم الاطلاع عليها لم تتوسع الدراسات السابقة لمواضيع تخص تمويل المرابحة وآليات المتابعة، وبالتالي فإن أبرز ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة هو

تناولها دور تمويل المرابحة وآليات المتابعة في تنمية المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر في الشمال السوري المحرر، كونها الدراسة الأولى في الشمال السوري (حسب علم الباحث) التي تسلط الضوء على دور صيغ التمويل وآليات المتابعة في تنمية المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر، ويأمل الباحث بأن تعود هذه الدراسة بالنفع والفائدة لجميع المنظمات العاملة في الشمال السوري وأن تكون مرجعاً علمياً للباحثين في هذا المجال.

الإطار النظري

مقدمة

تعد المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر المحرك الأساسي لاقتصاد الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، كما وتعد المشاريع الصغيرة من القطاعات المهمة والحيوية للنهوض بالمجتمعات في الظروف كافة، ويمثل الاهتمام بالمشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر أحد عوامل النمو الاقتصادي لما للمشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر من دور في خلق فرص العمل وزيادة الدخل.

والمشاريع الصغيرة: في ماليزيا تعرف بأنها التي توظف ما بين 5 إلى 75 موظفًا بدوام كامل ولديه حجم مبيعات الشركة ما بين 300000 رينجيت ماليزي وتعادل (72330 دولار أمريكي) و15 مليون رينجيت ماليزي وتعادل (3616500 دولار أمريكي) لقطاع التصنيع، و5 إلى 30 موظفًا بدوام كامل ولديهم مبيعات تتراوح بين 300000 رينجت ماليزي وتعادل (723300 دولار أمريكي) إلى 3 مليون رينجت ماليزي لقطاع الخدمات وتعادل (723300 دولار أمريكي) (Radzi, 2017, p30).

أما في سورية فقد حدد القانون السوري المشاريع الصغيرة بأنها تلك التي يعمل بها من /6/ إلى /9/ أشخاص (حرب، 2006، ص117).

المشاريع المتناهية الصغر: وهي المشاريع التي لا يجوز أن يشارك فيها أكثر من خمسة أشخاص في المشروع، وتشارك في مجموعة كبيرة ومتنوعة من عمليات البيع الصغيرة، الخدمات، وأنشطة الإصلاح والمشاريع (Lateh et al, 2017, p26).

كما وتم تعريف المشاريع المتناهية الصغر بأنها المشاريع التي لا يتجاوز رأسمالها (1500000) ليرة سورية وتعادل (30000) دولار أمريكي ولا يقل عن (100000) ليرة سورية وتعادل (2000) دولار أمريكي (المللي، 2015، ص18).

التمويل: وهو توفير المبالغ النقدية اللازمة لدفع وتطوير مشروع خاص أو عام (يوسف، 2017، ص27).

التمويل الأصغر: وهو توفير الخدمات المالية للعملاء ذوي الدخل المنخفض (Hagos&Kohli, 2017, p103).

أبرز صيغ التمويل غير الربوية

البيع بالآجل: وهو عقد بيع لسلعة مملوكة لبائعها، يتم تسليمها عند العقد، ويدفع ثمنها في موعد لاحق (قحف، 2011، ص36).

عقد السلم: وهو عكس البيع بالآجل فهو تمويل للمنتج الذي يحصل على ثمن السلعة عند العقد، مقابل التزامه بتسليم السلعة في المستقبل (قحف، 2011، ص43).

التمويل بالاستصناع: هو عقد تصنيع شيء خاص لغرض معين مع سداد ديون لاحقة يكون ملزماً للطرفين في حالة استيفاء المواد والشروط (Al-feel, 2019, p1042).

المشاركة: هي عقد متبادل بين الطرفين، يتم تحديد نسبة الربح وتقسيمها على أساس الاتفاق، ولا يجوز تحديد مبلغ مقطوع أو إعطاء الربح على أساس معدل ثابت (Pervez, 2011, p15).

المضاربة: وهي مشاركة بين طرفين، الأول يقدم المال والآخر يقدم جهده وخبرته، على أن يتم تقاسم الأرباح بين الطرفين، حسب نسبة شائعة من الربح يتفق عليها طرفا عقد المضاربة، وإذا حصلت الخسارة فتكون على صاحب رأس المال (العكاوي، 2018، ص31).

عقد المزارعة: هي مشاركة بين طرفين أحدهما يقوم بتوفير الأرض، والآخر يزرعها، والناتج يكون بين صاحب الأرض ومن زرعها من جهة أخرى حسب ما يتفقان (العبادلة، 2017، ص60).

التمويل بالإجارة: وبه يتم تأجير أصل مملوك لشخص ما للانتفاع به مقابل إيجار محدد يدفع على أقساط محددة المبالغ وتاريخ الدفعات (العكاوي، 2018، ص25).

القرض الحسن: هو قرض يعود في نهاية مدة متفق عليها بدون أي حصة في ربح أو خسارة المقترض (Muneer khan, 2019, p832).

التمويل بالهبات وهو عقد يتطلب إرادة واحدة هي الإرادة المنشئة للعقد، وهو ينقل ملكية المال المتبرع به إلى الطرف الآخر أي إلى المتبرَع له (قحف، 2011، ص69).

آليات المتابعة

المتابعة وهي التأكد من أن المشروع يجري وفق ما هو مخطط له، وفي الاتجاه الصحيح (حماد، 2010، ص17).

تتم المتابعة من خلال الوسائل التالية:

1. الاجتماعات واللقاءات الدورية
2. اللقاءات غير الدورية (عبيد، 2015، ص51)

أهداف المتابعة

إن الهدف من عملية المتابعة والتقييم هو الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات التي تصدر خلال مدة إنجاز العمل وبالتالي التقليل من احتمال إمكانية فشل المشروع أو المخاطرة، وتتم المتابعة بشكل منتظم بهدف متابعة تقدم المشروع، وبالتالي يكون لها تأثيرٌ إيجابيٌ في نجاح المشروع.

ومن أبرز أهداف المتابعة:

1. تحقيق وتفعيل مبدأ الشراكة بين الجهة الداعمة والجهة المستفيدة من خلال توفير متطلبات النجاح للمشروع.
2. متابعة سير عمل المشروع وفق الأهداف الموضوعة له.
3. التحقق من سير المشروع وفق الجدول الزمني المرسوم.
4. التحقق من الالتزام بالموازنة المعتمدة حسب البنود المحددة.
5. تقييم أداء الجهة والفريق المنفذ للمشروع.
6. التحقق من قدرة الشركاء على المساعدة على تحقيق النجاح للمشروع (نماء وعطاء، 2012، ص20).

التنمية وهي سلسلة من المراحل المتعاقبة للنمو الاقتصادي التي يجب أن تمر عبرها جميع البلدان (Matovu, 2006, p15).

النمو هو ناتج الزيادة في الطلب التي تؤدي إلى الزيادة في المبيعات التي تمكن من الاستثمار في وسائل إنتاج إضافية (آمنة، 2009، ص17).

بينما يعرف **النمو الاقتصادي** بأنه معدل النمو في الناتج القومي الإجمالي خلال مدة زمنية معينة عادة ما تكون عاماً كما أنه عبارة عن مجرد ارتفاع في دخل الفرد الحقيقي خلال مدة محددة دون أن يصاحب ذلك تغيرات هيكلية (يوسف، 2017، ص47).

مؤشرات تنمية المشروع

تتمثل في كل من (استمرارية المشروع، أرباح المشروع، زيادة رأس مال المشروع، نمو عدد العاملين في المشروع (عمار، 2014، ص3).

وتعرف استمرارية المشروع بأن المشروع باق ومستمر مدة زمنية معقولة كافية لاستخدام موارده الاقتصادية طبقا لما هو مخطط ومتوقع وبدون خسائر جسيمة لرأس المال المستثمر، وكافية كذلك لاستخدام موارد البيئة الاجتماعية الاستخدام الأمثل دون إلحاق خسائر بحقوق المجتمع، وإبقاء آثاره الخارجية الموجبة وتلافي آثاره الخارجية السالبة على المجتمع (أي تحقيق المنافع وإزالة الأضرار) (شعت وعثمان، 2016، ص391).

أما عن **الربح** فهو عبارة عن مكافأة لصاحب المشروع لأنه خاطر بأمواله وتحمل مخاطر الاستثمار في مجال المجال (علي، 2011، ص14).

وكلما كانت الإيرادات أكبر من المصروفات فإن المشروع يحقق ربحاً وبالتالي تحقيق الغاية من إنشاء المشاريع.

أما عن زيادة رأس مال المشروع، فعندما يحقق المشروع أرباحاً فإن هذه الأرباح تضاف إلى رأس مال المشروع وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة رأس مال المشروع عما كان عليه.

أما عن نمو عدد العاملين في المشروع فإنه يعرف بأنه مجموع الزيادة السنوية في عدد العاملين في المشروع، فكلما زادت أنشطة المشروع وتوسعت أعماله أدى ذلك إلى زيادة الحاجة لموارد بشرية إضافية لسد احتياجات المشروع من العنصر البشري (البنوان، 2011، ص9).

وهناك تجارب عديدة للدول الناجحة في مجال تنمية المشاريع الصغيرة كالتجربة اليابانية وتجربة كوريا الجنوبية وتجربة الهند وأندونيسيا وماليزيا والولايات المتحدة الأمريكية والتجربة المصرية والسعودية والأردنية والتجربة السورية

وضرورة الاستفادة من عوامل نجاح التجارب الدولية والعربية في مجال المشاريع الصغيرة المتمثلة ب:

1-نشر ثقافة ريادة الأعمال من خلال وسائل الإعلام

2-تقديم جوائز مادية وشهادات تقدير للمتميزين في المشاريع الريادية.

3-منح إعفاءات ضريبية للمشاريع الصغيرة لتساعدهم بتعزيز الريادة في أنشطتهم.

4-إنشاء العديد من المنظمات الحكومية لمساعدة وتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

5-تأمين أسواق لتصريف منتجات هذه المشاريع.

6-كفاءة المراقبة والمتابعة للمشاريع كافة مراحل المشروع (الباجوري، 2017، ص24).

وكذلك الاستفادة من عوامل فشل التجارب الدولية والعربية في مجال المشاريع الصغيرة المتمثلة ب:

1-إغفال استخدام وسائل الإعلام في نشر ثقافة ريادة الأعمال، ودعم المشاريع الكبيرة فقط.

2-قلة عدد المراكز الريادية التي تقدم الدعم والعون للمشاريع الريادية، والتركيز على الشباب الخريجين.

3-تزايد الأعمال الروتينية للحصول على التمويل، ضعف المراقبة والمتابعة للمشاريع.

4-عدم تأمين أسواق إضافية لمنتجات المشاريع، وحجم التمويل قليل للمشاريع (الباجوري، 2017، ص24).

ويرى الباحث ضرورة الاستفادة من إيجابيات كل تجربة وتفادي الوقوع في سلبيات تجارب الدول، مع التركيز على آليات المتابعة وتأمين أسواق جديدة دائماً لتصريف منتجات هذه المشاريع.

المرابحة: اتفاق بين البنك ورائد الأعمال حيث سيشتري البنك الأصل (الأصول) كما هو محدد وبيعها إلى رائد الأعمال بهامش ربح متفق عليه. قد يدفع صاحب المشروع المبلغ المستحق عليه على دفعات أو دفعة واحدة في تاريخ لاحق (Bazza et al, 2014, p439).

شروط المرابحة

الإضافة إلى الشروط العامة للعقد كالأهلية فإن شروط المرابحة هي:

1-تحديد مواصفات السلعة تحديداً كاملاً ونافياً للجهالة والنزاع.

2-أن يكون الثمن الأول للسلعة معلوماً للمشتري الثاني (العميل)، لأن المرابحة من بيوع الأمانة والتي يشترط فيها معرفة الثمن الأصلي.

3-أن يكون الربح معلوماً لأنه بعض الثمن، والعلم بالثمن شرطٌ لصحة البيع.

4-أن يضاف إلى الثمن الأول كل ما يعدّ نفقةً في عرف التجار ليكون هو الثمن الأصلي.

5-أن يتملك البائع (المشتري الأول) السلعة بعقد صحيح قبل أن يبيعها إلى المشتري الثاني (العميل).

6-في حالة تطبيق هذه الصيغة من طرف البنك الإسلامي، فعليه أن يتحمل تبعة الهلاك قبل التسليم ويتحمل أيضاً تبعة الرد بالعيب الخفي، ويجب هنا من باب أولى في حالة التعامل بين الأفراد (ناصر، 2002، ص109).

عقد المرابحة يجب أن يتضمن ما يأتي

1-حقوق والتزامات الأطراف

2-موضوع العقد

3-ثمن الشراء المتوقع وكافة المصاريف المباشرة والربح المتفق عليه

4-الضمانات المقدمة

5-طريقة السداد (قنطقجي، 2010، ص233).

مزايا التمويل بصيغة المرابحة

إن تطبيق بيع المرابحة لدى مؤسسات التمويل وزيادة اعتمادها عليه لم يأت من فراغ، وإنما بسبب توافر العديد من المزايا التمويلية والتطبيقية في هذا النوع من البيوع ومن أهم هذه المزايا:

1-يضمن بيع المرابحة عائداً محدداً مسبقاً لمؤسسة التمويل، يتم الاتفاق عليه عند توقيع عقد المرابحة بين المؤسسة والعميل (المشتري).

2-تضمن مؤسسة التمويل درجة تأكد مرتفعة فيما يخص التدفقات النقدية الواردة بالمقارنة مع تلك المتعلقة بالأساليب الأخرى كالمشاركة والمضاربة، وذلك من خلال الضمانات التي يطلبها المصرف من العميل.

3-لا يحتاج تنفيذ المرابحة إلى جهود وخبرات متخصصة، كما وأنها لا تكلف مؤسسة التمويل مصاريف إدارية فيما يخص المخزون وإدارته واحتمال السرقة والتلف، مما يجعلها عملية قليلة التكاليف.

4-المرونة: يناسب أسلوب المرابحة الحاجات التمويلية المختلفة سواءً ما كان منها للإنفاق الاستهلاكي كالأثاث، والسكن، والسيارة، أم للإنفاق الاستثماري لشراء الآلات والمعدات، إضافةً إلى مرونة هذا الأسلوب في تمويل شراء المستوردات.

5-يمثل أسلوب المرابحة أداة تمويلية مثالية لتمويل رأس المال العامل للشركات التي تحتاج للتمويل الدوري قصير الأجل لعملياتها المختلفة المتعلقة بالمواد الخام وبعض المعدات قصيرة الأجل.

6-أسلوب المرابحة سهل الفهم والتطبيق من قبل موظفي مؤسسات أو طالبي التمويل، خاصةً وأن البلدان الإسلامية اعتادت على سعر الفائدة ذات العائد الثابت والتي تشبه المرابحة في تطبيقها إلى حد كبير (العجلوني، 2014، ص246).

مآخذ وانتقادات موجهة لصيغة المرابحة

هناك العديد من المآخذ والانتقادات لصيغة المرابحة، منها ما يتعلق بمشروعية البيع وشروطه وأحكامه، إضافة إلى الآثار السلبية لتطبيقها من المنظور الاقتصادي والبعد الاجتماعي والأخلاقي، فمن الناحية الاجتماعية والأخلاقية فإن هذه الطريقة توفر بيئة مناسبة للتحايل من خلال بيع العينة، سواء من قبل البائع أم المشتري، ومن الناحية التطبيقية فإن الكثير من مؤسسات التمويل لا تأخذ بمبدأ التيسير على المعسر، وإنما تقوم مباشرة بخصم قيمة القسط من الكفلاء ودون سابق إنذار (العجلوني، 2014، ص247).

الدراسة الميدانية

استخدم الباحث البرنامج الإحصائي spss والحروف هي اختصارات لأوائل الكلمات (statistical package for the social sciences) ومعناها الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية الذي يعد من البرامج المهمة في التحليل الاحصائي، وقد تم توزيع الاستبانات على جميع المستفيدين من تمويل المرابحة في مؤسسة صندوق حياة للتمويل الأصغر والبالغ عددهم 61 مستفيد.

يتضمن الجدول الآتي معلومات عن عدد المشاريع ورأس مال كل مشروع وذلك بعد حصوله على التمويل اللازم لمشروعه.

الجدول رقم (1) يبين رأس مال المشاريع بعد منح التمويل اللازم لها

م	رأس مال المشروع بعد منح التمويل/$$/	عدد المشاريع
1	3200	1
2	3300	3
3	3400	6
4	3500	1
5	3600	5
6	3700	8
7	3800	8
8	3900	2
9	4000	6
10	4100	10
11	4200	5
12	4300	1
13	4400	2
14	5000	1
15	5400	2
الإجمالي الكلي		61

المصدر: من إحصائيات مؤسسة صندوق حياة للتمويل الأصغر

ومعظم هذه المشاريع حسب المعايير التي ذكرها الباحث واستناداً إلى الملي 2015 صنفت بأنها مشاريع متناهية الصغر، ويعزي الباحث سبب أن المشاريع متناهية الصغر بسبب عدم وجود مناخ استثماري آمن في المناطق المحررة.

البيانات الديمغرافية لصاحب المشروع

يتضمن الجدول الآتي معلومات عن جنس أصحاب المشاريع.

الجدول رقم (2) البيانات الديمغرافية لصاحب المشروع

		التكرار	النسبة
الجنس	ذكر	58	95%
	أنثى	3	5%
	المجموع	61	100%

المصدر: من إعداد الباحث

يتضح من الجدول أعلاه أن أغلب الحاصلين على التمويل للمشاريع هم من الذكور 58 أي ما نسبته 95% مقابل 3 أنثى حصلت على التمويل لمشاريعها أي ما نسبته 5%.

يعزي الباحث ذلك كون العمل بهذه المشاريع يحتاج لمهارات وخصائص خاصة بالرجال أكثر من النساء، كما أن طبيعة مجتمعنا هو مجتمع يرتب على الرجل العمل وكسب الرزق والإنفاق على الأسرة بينما الأنثى غير مكلفة بذلك وهذا ما يقلل نسبة حصول الأنثى على التمويل.

معلومات عن حالة المشروع

الجدول رقم (3) معلومات عن حالة المشروع

		التكرار	النسبة المئوية
عمر المشروع بالسنوات	سنة واحدة	20	32.79
	سنتين	22	36.07
	ثلاث سنوات	14	22.95
	خمس سنوات	5	8.20
	المجموع	61	100
حالة المشروع عند الحصول	قائم	61	100
	المجموع	100	100

المصدر: من إعداد الباحث

يتبين من الجدول بأن عدد المشاريع التي عمرها سنة يبلغ 20 مشروع بنسبة تصل 32.79%، أما عدد المشاريع التي عمرها سنتين، فيبلغ 22 مشروع بنسبة تصل 36.07%، وعدد المشاريع التي عمرها ثلاث سنوات هو 14 بنسبة 22.95%، بينما كانت المشاريع ذات عمر 5 سنوات هي الأقل بعدد 5 مشروع وبنسبة 8.2% وكما يتضح من الجدول بأن جميع المشاريع هي قائمة عند حصولها على التمويل إذ يبلغ عددها 61 مشروع وبنسبة 100% والسبب في ذلك أن مؤسسة صندوق حياة للتمويل الأصغر تمنح التمويل بالمرابحة للأفراد الحاصلين على التمويل بالقرض الحسن وبعد انتهاء فترة سداد القرض الحسن وتقييم المستفيد من قبل المؤسسة الأمر الذي يؤهله للتقدم بطلب الحصول على تمويل المرابحة.

القطاعات التي استثمرت بها المشاريع

يبين الشكل رقم (2) القطاعات التي استثمرت بها المشاريع

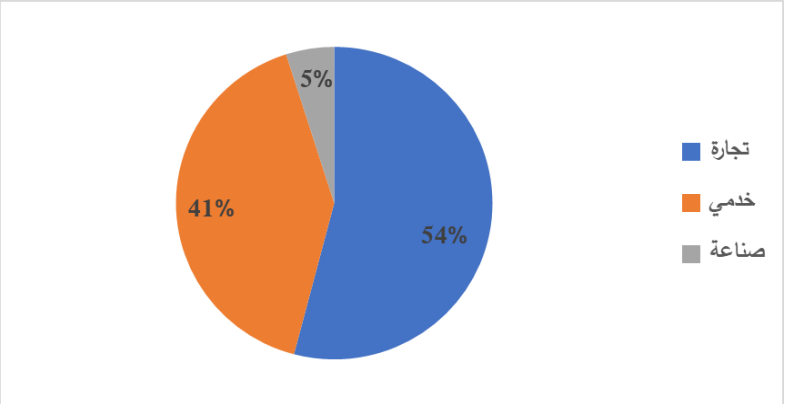

نلاحظ من الشكل بأن أغلب المشاريع قد استثمر في قطاع التجارة بنسبة تصل 54% لأن هذا القطاع يزداد نشاطه في الأوضاع غير المستقرة، يليه القطاع الخدمي بنسبة 41% بينما كان الأقل هو الاستثمار في القطاع الصناعي بنسبة 5%، ويعزي الباحث سبب عدم وجود استثمارات في القطاع الزراعي بشقيه الزراعي والثروة الحيوانية بسبب سياسة الجهة المانحة بعدم تمويل هذا النوع من المشاريع حيث ترتفع نسبة المخاطرة فيها بسبب التغيرات الكبيرة في الظروف المناخية.

عدد العاملين في المشاريع

الشكل رقم (3) يبين عدد العاملين في المشاريع

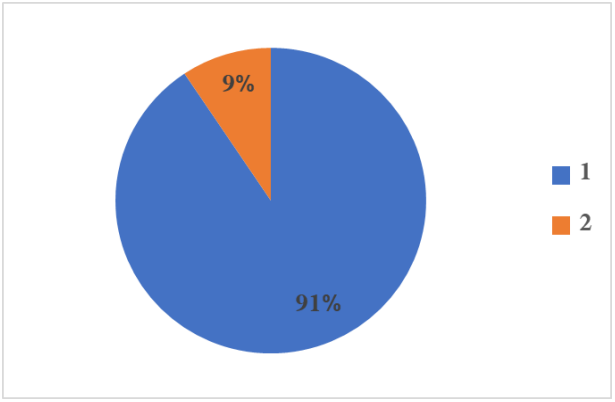

يتضح من الشكل السابق بأن كل المشاريع هي متناهية الصغر حيث يتراوح العدد في هذه المشاريع بين 1 – 2 شخص، ويعزي الباحث السبب بأن معظم المشاريع الممولة هي مشاريع متناهية الصغر يكون فيها عدد العمال شخصاً أو شخصين وهي غالباً مشاريع عائلية مثل

محلات التجزئة أو المهن البسيطة التي يعمل فيها الأب وأحد أبنائه معه في المشروع كمهنة الحداد والنجار أو الخياطة.

الفرضية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية للتمويل بالمرابحة في تنمية المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر في الشمال السوري.

الجدول رقم (4) يبين مصفوفة ارتباط بيرسون بين المتغيرين صيغ التمويل بالمرابحة وتنمية المشاريع

Correlations[a]

		تنمية المشروع	أثر التمويل بالمرابحة
Pearson Correlation	تنمية المشروع	1	.918
	التمويل بالمرابحة	.918	1
Sig. (1-tailed)	تنمية المشروع	.	.000
	التمويل بالمرابحة	.000	.
N	تنمية المشروع	61	61
	صيغ التمويل	61	61

a. Selecting only cases for which صيغة التمويل = صيغة مرابحة

يتضح لنا من الجدول أعلاه بأنّ هناك ارتباطاً قوياً حيث بلغت قيمة R= 0.918 بين التمويل بالمرابحة وتنمية المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر في الشمال السوري، ويعزي الباحث السبب كبر حجم المبلغ الممول بصيغة المرابحة والذي ساعد أصحاب هذه المشاريع على تطوير أعمالهم ونمو مشاريعهم الخاصة

الجدول رقم (5) يبين قيم معامل الارتباط ومربع معامل التحديد

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.918a	.843	.840	.23468

a. Predictors: (Constant), أثر صيغ التمويل

نلاحظ من الجدول أعلاه بأن قيمة مربع معامل الارتباط 0.843 أي أن المتغير المستقل التمويل بتأثير المتغير المستقل المعدل (صيغة التمويل) تفسر ما نسبته 85% من قيمة التغير الحاصل في تنمية المشاريع.

الجدول رقم (6) تحليل التباين الناتج عن وجود تأثير للتمويل على تنمية المشاريع

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	17.424	1	17.424	316.355	.000
	Residual	3.249	59	.055		
	Total	20.673	60			

a. Predictors: (Constant) أثر صيغ التمويل

b. Dependent Variable تنمية المشاريع

من الجدول أعلاه السابق أعلاه نلاحظ بأن قيمة الاحتمالية 0.05>0= sig أي أننا نقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود تأثير لصيغ التمويل على تنمية المشاريع.

الفرضية الثانية: لا يوجد أثر لآليات المتابعة في تنمية المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر في الشمال السوري وفقاً لصيغة التمويل بالمرابحة.

الجدول رقم (7) يبين مصفوفة ارتباط بيرسون بين المتغيرين آليات المتابعة وتنمية المشاريع

Correlations

		تنمية المشروع	آليات المتابعة
Pearson Correlation	تنمية المشروع	1.000	0.845
	آليات المتابعة	0.845	1.000
Sig. (1-tailed)	تنمية المشروع	.	.000
	آليات المتابعة	.000	.
N	تنمية المشروع	61	61
	آليات المتابعة	61	61

يتضـــح لنا من الجدول أعلاه أن الارتباط قوي بين آليات المتابعة وتنمية المشـــاريع وهو طردي حيث نلاحظ قيمة معامل الارتباط 0.845، أي أن الالتزام بآليات المتابعة بحذافيرها يؤدي إلى تنمية المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر، ويعزي الباحث السبب كون هذه المشاريع حسب المعايير التي ذكرها الباحث مشاريع متناهية الصغر.

الجدول رقم (8) يبين معامل الارتباط

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.845a	.713	.708	.31694

a. Predictors: (Constant) هل تم الالتزام بأسس المحاسبة

b. Dependent Variable تنمية المشروع

يتضـــح لنا من الجدول أعلاه أن قيمة مربع معامل الارتباط = 0.713 أي أن المتغيرات المستقلة تفسر حوالي 72% من التغير الحاصل في تنمية المشاريع والنسبة المتبقية قد تعود لتأثير صـــغ التمويل أو المناخ الاقتصـــادي المتوافر على تنمية المشـــاريع، كما قد يكون للتمويل دور بارز في تفسير سبب النمو.

الجدول رقم (9) تحليل التباين الناتج عن وجود تأثير لآليات المتابعة على تنمية المشاريع

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	14.747	1	14.747	146.810	.000[b]
	Residual	5.926	59	.100		
	Total	20.673	60			

a. Predictors: (Constant), هل تم الالتزام بأسس المحاسبة

b. Dependent Variable: تنمية المشروع

يتبين لنا من الجدول أعلاه قيمة sig = 0 < 0.05 أي أنّ هناك تأثيراً لآليات المتابعة على تنمية المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر في الشمال السوري.

النتائج

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود تأثير قوي للتمويل بالمرابحة في مؤشرات تنمية المشروع متمثلةً في المتغيرات التابعة "استمرارية المشروع، أرباح المشروع، زيادة رأس مال المشروع، نمو عدد العاملين في المشروع".

كما بينت الدراسة أنّ هناك أثراً ذو دلالة معنوية لآليات المتابعة في تنمية المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر في الشمال السوري.

التوصيات

1. زيادة الدعم للمؤسسات العاملة في مجال تمويل المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر وخاصةً أنه لا يوجد مشاريع مغلقة.
2. العمل على تفعيل دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع.
3. تأمين خدمة التدريب الكافي لأصحاب المشاريع على إدارة مشاريعهم بشكل سليم.
4. دعم المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر من خلال تقديم التسهيلات والإعفاءات اللازمة.
5. الاستفادة من تجارب الدول في مجال المشاريع الصغيرة.
6. بالنسبة لجهة التمويل يجب وضع آليات متابعة دقيقة وواضحة ومستمرة خلال عمر المشروع.
7. الالتزام بنظام محاسبي يسهل العمل لهم ويساعدهم على ضبط الواردات والنفقات.

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية

1.1. الكتب

1. قحف، منذر، 2011–أساسيات التمويل الإسلامي، الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية.
2. ناصر، سليمان، 2002–تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية مع دراسة تطبيقية حول مجموعة من البنوك الإسلامية، جامعة ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الطبعة الأولى، الجزائر.
3. قنطقجي وآغا، سامر مظهر وإبراهيم محمود عثمان، 2009–صندوق القرض الحسن، شعاع للنشر والعلوم.
4. العجلوني، أحمد طه، 2014–مقدمة في نظرية التمويل الإسلامي وأدواته (مدخل مالي معاصر)، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر.
5. الباجوري، خالد عبد الوهاب، 2017–ريادة الأعمال مفتاح التنمية الاقتصادية في العالم العربي، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا.

1.2. المقالات والدوريات

1. حرب، بيان، 2006–دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية–التجربة السورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 22، العدد 2.
2. شعت وعثمان، أحمد محمد بدر وعبد الرحمن عادل خليل، 2016–الدور الحكومي للمراجع الخارجي في ضمان استمرارية المشروعات "دراسة ميدانية"، مجلة الدراسات العليا، المجلد السابع، العدد الخامس والعشرين، ص378–401.

1.3. الرسائل العلمية

1. جرادات عامر جمال أحمد، 2018–دور مؤسسات الإقراض في التمكين الاقتصادي والاجتماعي "دراسة حالة المركز العربي للتطوير الزراعي "أكاد"، رسالة ماجستير، جامعة القدس، معهد التنمية المستدامة.
2. نصر الله يحيى غالب حسن، 2017–أدوات التمويل الإسلامي ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين (دراسة تطبيقية على المصارف والمؤسسات الإسلامية في قطاع غزة)، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، كلية التجارة، فلسطين.
3. يوسف عرفة عبد المطلب جاك، 2017–أثر التمويل بصيغة المرابحة على الناتج المحلي

4. الإجمالي الحقيقي في السودان: دراسة تطبيقية (1996-2014م)، رسالة ماجستير، جامعة الجزيرة، كلية الاقتصاد والتنمية الريفية، السودان.
5. شعلان عماد بسام، 2016-دراسة واقع التمويل الإسلامي للمشاريع الصغيرة "دراسة حالة قطاع غزة"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، كلية التجارة، فلسطين.
6. عمار محمد غالب، 2010-أثر برامج التمويل على تنمية المشاريع متناهية الصغر (دراسة حالة الإغاثة الإسلامية-قطاع غزة)، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، فلسطين.
7. دحلان مي خالد إدريس، 2014-دور مؤسسات الإقراض النسائية في تنمية المشاريع الصغيرة الأسرية في فلسطين، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، كلية التجارة، فلسطين.
8. غانم محمد مصطفى، 2010-واقع التمويل الأصغر الإسلامي وآفاق تطويره في فلسطين "دراسة تطبيقية على قطاع غزة"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، فلسطين.
9. الدماغ حنين جلال، 2010-دور التمويل في تنمية المشاريع الصغيرة (دراسة تطبيقية على المشاريع النسائية الممولة من مؤسسات الإقراض NGOs في قطاع غزة)، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر-غزة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، فلسطين.
10. الملي، قمر، 2015-المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، سورية.
11. العبادلة، خالد مصطفى، 2017-دور أدوات التمويل الإسلامي في دعم القطاع الزراعي في فلسطين "دراسة حالة قطاع غزة"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية-غزة، كلية التجارة، فلسطين.
12. عبيد، إيمان أحمد بشير، 2015-استراتيجية مقترحة لتطوير نظام المتابعة بوزارة التربية والتعليم العالي بمحافظات غزة في ضوء معايير جودة الأداء الإداري، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية -غزة، كلية التربية، فلسطين.
13. آمنة، توال، 2009-دور القياس المقارن في نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة مؤسسة الألمنيوم لولاية الجزائر E.A.W.A، رسالة ماجستير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، الجزائر.
14. علي، عابد، 2011-دور التخطيط والرقابة في إدارة المشاريع باستخدام التحليل الشبكي دراسة حالة مشروع بناء 40 وحدة سكنية LSP بتيارت، رسالة ماجستير، جامعة أبو بكر بلقا يد -تلمسان-، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر.
15. البنوان، مشاري عبد القادر، 2011-أثر الأنماط الريادية على أداء المشاريع الصغيرة في دولة الكويت، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، الكويت.

1.4. روابط انترنت

1. دليل متابعة المشاريع، 2012–نماء وعطاء، www.malrajhi.com.

2. المراجع الإنكليزية

2.1. Scientific Message

1. Matovu, Dan, 2006- "Micro finance and poverty all eviation-acase study of Uganda finance truth", Master Thesis, School of Global Studies.
2. Pervez, Avais, 2011- Principles of Islamic Interest Free Banking in Pakistan: “Study focusing on three Islamic Banks in Pakistan”, Master Thesis, MALARDALEN UNIVERSITY SWEDEN, School of Sustainable Development of Society and Technology, Pakistan.

2.2. Articles And Periodicals

1. Saikia, Atul, 2017- Microfinance through SHG-Bank Linkage Programme in Assam, International Journal of Research in Economics and Social Sciences (IJRESS), Vol 7, No 10, p123-140.
2. Radzi, Khadijah Mohamad et al, 2017- The EMPACT OF INTERNAL FACTORS ON SMALL BUSINESS SUCCESS: A CASE OF SMALL ENTERPRISES UNDER THE FELDA SCHEMW , Asian Academy of Management Journal, Vol 22, No 1, p27-55.
3. Lateh, Muklis et al, 2017- Micro Enterprise Development and Income Sustainability for Poverty Reduction: A Literature Investigation, International Journal of Business and Technopreneurship, Vol 7, No 1, p23-38.
4. Hagos&Kohli, Mahder Gebremariam &Harpreet Kaur , 2017- Role of Financial Institutions for Sustainable Development: A Review Based Approach, International Journal of Research in Finance and Marketing (IJRFM), Vol 7, No 4, p101-108.
5. Al-feel, Nada Zuhair ,2019- MANUFACTURE CONTRACT (ISTISNA’A), CONCEPT, IMPORTANCE &RISKS, Humanities & Social Sciences Reviews, Vol 7, No 5, p1039-1052.
6. Muneer&khan, Farah&Foyasal, 2019- QARD-AL-HASSAN AS A TOOL FOR POVERTY ALLEVIATION: A CASE STUDY OF THE FAEL KHAIR WAQF PROGRAM IN BANGLADESH, Journal of Islamic Monetary Economics and Finance, Vol 5, No 4, p829-848.
7. Bazza, Mohammed Isah et al, 2014- ISLAMIC FINANCING: A PANACEA TO SMALL AND MEDIUM SCALE ENTERPRISES FINANCING PROBLEMS IN NIGERIA, European Scientific Journal, Vol 10, No 10, p432-444.